الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

UN LIBRARY
FEB 1980
UN/SA COLLECTION

اللجنة الخامسة

الجلسة الخامسة والاربعون

المعقودة يوم الثلاثاء

١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والاربعين

الرئيس : السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارية والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية (تابع)

الباب ٢٦ - الانشطة القانونية

Distr. GENERAL

A/C.5/34/SR.45

11 February 1980

ARABIC

ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-58410

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 ، المجلدان الاول والثاني ، و Add.1 ، A/34/7 و A/34/38 ، الابواب الاول الى الخامس ؛ A/C.5/34/CRP.7)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية (تابع)

١ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه يود ان يشير الى الملامح البارزة فيما اعلنته الجمعية العامة واللجنة الخامسة بشأن موضوع الخبراء الاستشاريين . واضاف ان الجمعية العامة قد اعتمدت في الدورة التاسعة والعشرين مقرر اللجنة الخامسة ، الوارد في الفقرة ٣٠ من تقريرها (A/9960) المتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة الذى يتناول مسألة استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة . وفي هذا المقرر ، اتفق رأى اللجنة الخامسة مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ، بصيغتها التي عدلتها اللجنة الاستشارية ، وقررت ان ترجو الامين العام أن يأخذ تلك التوصيات بعين الاعتبار الكامل لدى اعداد وتنفيذ نظام السياسات والاجراءات والممارسات الشامل ، الذى كان من المقرر ان يصدر في صورة تعليمات ادارية مدونة يلزم تطبيقها في جميع ادارات الامانة العامة ومكاتبها . وفي هذا الصدد ، لفتت اللجنة الخامسة النظر الى ان هذه التعليمات يجب أن تتضمن بصفة خاصة القاعدة التي تقضي بألا يكون اللجوء الى أهل الخبرة الخارجيين ، في الدرجة الاولى ، الا لأداء مهام محددة ، وألا يتم ذلك الا بالنسبة للخدمات التي لا يستطاع توفير من يقدر على القيام بها من بين موظفي الامانة العامة الدائمين بسبب عدم توفر المعرفة التخصصية أو الخبرة أو كلتيهما . وشددت اللجنة الخامسة ايضا على ان يجرى اعداد التقديرات تحت بند الخبراء الاستشاريين في الميزانيات البرنامجية لفترات السنتين المقبلة بتحفظ شديد ، بغية تحقيق تخفيضات في الاموال المطلوبة لهذا المجال من الانشطة . واخيرا ، احاطت اللجنة الخامسة علما بما افصح عنه الامين العام من انه ينوى ان يقدم ، في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، تقرير متابعة عن تنفيذ النظام الجديد .

٢ - وفي الدورة الثلاثين ، احاطت الجمعية العامة علما ، في جلستها العامة ٢٤٤٤ ، بتقرير الامين العام عن استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة ، وأكدت من جديد اقتناعها بأن المقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في السنة السابقة ينبغي ان ينفذ تنفيذا سريعا وكاملا وفعالا . ومضى قائلا انه من الواضح ان هذا لم يكن قد تحقق ، نظرا لأن الجمعية العامة قررت ايضا ان ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، بواسطة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تقريرا عن تنفيذ المقرر المذكور .

(السيد سادلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

٣ - وفي الدورة العادية والثلاثين ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣١/٢٠٥ الذى رجعت فيه من الامين العام ، بعد أن أحاطت علما بتقريره وأكدت من جديد مقرراتها السابقة ، ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين تقريرا اخر عن تنفيذ مقرراتها السابقة المتعلقة بالموضوع .

٤ - وفي الدورة الثانية والثلاثين ، اعتمدت الجمعية العامة قرارا جديدا بشأن استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة (القرار ٣٢/٢٠٣) . وقد أشارت الجمعية العامة في هذا القرار الى مقرريها الصادرين في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ والى قرارها ٣١/٢٠٥ ، واحاطت علما بتقرير الامين العام ثم اعربت عن رأى مفاده ان التقرير المذكور لا يفي بما فيه الكفاية بما تتطلبه مقررات الجمعية العامة المتصلة بالامر ولا يزال يكشف عن وجود أوجه قصور في تنفيذ المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة باستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين . ورجا القرار من الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تقريرا كاملا وشاملا يتضمن بيانات مقارنة مفصلة ، وكذلك بيانا يقيّم حالة تنفيذ المبادئ والخطوط التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة .

٥ - وأردف قائلا انه اذا كان هناك اى شك حول نوايا الجمعية العامة ، فان قرار الجمعية ٣٢/٢٠٩ بشأن النفقات المتعلقة بالخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة يوفر كل الايضاحات اللازمة . فقد لاحظت الجمعية العامة بقلق ، في هذا القرار ، مستوى الاعتمادات المخصص للخبراء والخبراء الاستشاريين الذى اقترحه الامين العام لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بالمقارنة بالاعتمادات التي ووفق عليها للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . كما لاحظت الجمعية العامة أن التخفيض الجدير بالثناء في الانفاق المقترح لخدمات الخبراء الاستشاريين والمنصوص عليه في التقديرات الخاصة بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لم ينعكس في التقديرات الخاصة ببعض القطاعات الاخرى من الميزانية . وبناء على ذلك ، رجت الجمعية العامة من الامين العام ان يعيد النظر في الانفاق المقترح على الخبراء والخبراء الاستشاريين بغية تحقيق وفورات في مجموع الاعتمادات المخصصة لهذه الانشطة ، وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة الثالثة والثلاثين .

٦ - وفي الدورة الثالثة والثلاثين ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٣/١١٧ بشأن استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة ، ولم تأذن في الجزء خاء من قراره ٣٣/١١٦ جيم سوى بخمسة استثناءات من احكام القرار ٣٢/٢٠٩ .

٧ - ثم انتقل المتكلم الى حالة استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، حيث اشار الى الجدول ١ - ٢ الوارد في الوثيقة E/AC.51/98/Add.2 ، ولاحظ انه بينما انفق المركز على الخبراء الاستشاريين في فترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ مبلغا اجماليا ، في اطار الميزانية العادية ، قدره ٣٣٦ ٧٠٠ دولار ، فان الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد بلغت ٩٣٢ ١٠٠ دولار . واعرب عن اعتقاده بأنه ليس ثمة

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

ضرورة أو مبرر لزيادة بهذا الحجم . وأضاف قائلا ان الحجة القائلة بأن المركز كان قد بدأ أعماله بالكاد في فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ هي تبرير غير مقنع لضرورة الزيادة . واستدرك قائلا ان هذه الحجة تؤيد في الواقع اجراء تخفيض في الانفاق . ومضى قائلا انه يمكن للمرء ان يتوقع مع مرور الوقت ونمو عدد موظفي المركز وحدوث تحسن في المامهم بالعمل وانتاجيتهم ان يتسع نطاق الدراية الفنية التي يتمتع بها المركز وان تتحسن نوعيتها ، وبذلك تقل الحاجة الى الاعتماد على خدمات الخبراء الخارجيين .

٨ - واسترسل قائلا ان الظاهرة الاخرى المثيرة للاهتمام التي كشفت عنها الوثيقة E/AC.51/98/Add.2 هي انه على الرغم من عدم استعانة الوحدات المشتركة للمركز للجان الاقتصادية الاقليمية خلال فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بخدمات الخبراء الاستشاريين ، فقد تم الاستعانة بخبراء استشاريين في فترة السنتين التالية (١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، حيث جاءت كل الاموال من الميزانية العادية . كذلك فان توزيع هذه الاموال مثير للاهتمام ، اذ تلقت اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اعتمادات متماثلة يصل حجم كل منها الى ٤٩٠٠٠ دولار ، ومضى قائلا ان هذا شيء يبدو في نظر وفده بمثابة ترويج للهبات اكثر منه تجسيدا للاحتياج الفعلي الى خدمات الخبراء الاستشاريين في ثلاث مناطق تعيش ظروفا شديدة الاختلاف .

٩ - وبغية اجراء مقارنة بين استخدام الخبراء الاستشاريين في المركز المعني بالشركات عبر الوطنية وفي الوحدات الاخرى التابعة للامانة العامة ، احال ممثل الولايات المتحدة اعضاء اللجنة الى مذكرة اعدت من أجل الدورة التاسعة عشرة المستأنفة للجنة البرنامج والتنسيق ، وفي تلك المذكور وردت معلومات مفصلة عن الميزانية تتعلق بالانفاق على اوجه مختلفة ، من بينها الانفاق المقترن على الخبراء الاستشاريين . وذكر ان ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لم تخصص سوى ٩ر١ في المائة من موارد ميزانيتها العادية لخدمات الخبراء الاستشاريين . واشار في هذا الصدد الى ان الجمعية العامة قد أشادت في القرارت ٣٢/٢٠٩ بالتقشف الذي ظهر في استخدام ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حينذاك للخبراء الاستشاريين . كما اشار الى ان الجمعية العامة لم تدرج المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ضمن الحالات المستثناة من أحكام القرار ٣٢/٢٠٩ والمأذون بها في الفرع خاء من قرارها ٣٣/١١٦ جيم .

١٠ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، لاحظ المتكلم انه بينما يمثل الاستخدام العام للخبراء الاستشاريين من قبل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ٩ر١ في المائة من مجموع اموال الميزانية العادية المطلوبة للادارة المذكورة ، فان اجمالي الانفاق على الخبراء الاستشاريين من قبل المركز المعني بالشركات عبر الوطنية يمثل اكثر من ٧ر١٨ في المائة من الاموال المطلوبة لهذا البرنامج من الميزانية العادية . وبالتالي ، فانه ليس مما يثير الدهشة ان تعرب اللجنة الاستشارية عن اعتقادها بامكانية تخفيض هذا التقدير .

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

وتساءل عما اذا كانت التخفيضات المقترحة تعد كافية . ومضى قائلا انه فيما يتعلق بخدمات الخبراء الاستشاريين على وجه التحديد ، فان وفده مقتنع اكثر من اى وقت مضى على الاطلاق ، بعد ان قام بتحليل الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 ، بأن مثل هذه الخدمات لا تبرر التكلفة الموضوعة لها .

١١ - واستطرد قائلا انه قد جاء في الفقرة ٩ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة ان الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين تحت الباب ٩ تبلغ ١٠٠ ٩٥٥ دولار ، غير ان الجدول ٩-٨ يبين ان هذا المبلغ ليس سوى اعادة تقييم لأساس موارد السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . والتقدير المتعلق بفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ يبلغ ٦٠٠ ٥٢ ١ دولار . وبالاضافة الى ذلك ، فان نسبة الزيادة الحقيقية في الانفاق على الخبراء الاستشاريين تبلغ ٤٢ في المائة ، نظرا لانه قد تم انفاق ٠٠٠ ٧٤٠ دولار فقط خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

١٢ - وأردف قائلا ان الفقرة ٩-١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة تبين ان ٨٫٢٨ في المائة من العناصر البرنامجية للبرنامج الفرعي ١ (تحليل السياسة العامة) تحتاج الى خبراء استشاريين ، لأن غالبية هذه العناصر تمثل مشاكل بحثية فريدة من نوعها ، حيث لا يتوفر سوى القليل من جهود البحث السابقة التي يمكن استخدامها كنموذج يهتدى به . ومن شأن هؤلاء الخبراء الاستشاريين ان يقدموا المساعدة في وضع تصميم المشاريع ومنهجيتها . وتقدر الاحتياجات الاجمالية لمساعدة الخبراء الاستشاريين بعدد ٦٠ شهرا من شهور العمل في كل من عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ . وتعادل شهور العمل ، البالغ عددها ١٢٠ شهرا ، ١٠ سنة من سنوات العمل ، اى ٦ سنوات عمل في كل من سنتي فترة السنتين . وتوجد بين العناصر البرنامجية الاحد عشر التي ينطوى عليها هذا البرنامج الفرعي اربعة عناصر ذات اولوية دنيا ، بينما لا يوجد بينها اى من العناصر ذات الاولوية العليا . وهذا يعني ان الخبراء الاستشاريين ذوى التكلفة العالية يستخدمون لانجاز أعمال ذات اولوية دنيا . وهناك خمسة عناصر برنامجية لا تتطلب سوى تقديم تقارير الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، وعنصر برنامجي واحد يتألف كلية من اجراء استعراضات للكتب . وتحتوى ثلاثة عناصر من بين العناصر البرنامجية الاربعة المدرجة بوصفها عناصر ذات اولوية دنيا ، على مكون يتمثل في اجراء دراسة ميدانية ، وهو ما نجده ، بالمقارنة ، شيئا له ما يبرره اكثر من غيره نظرا لانه ينطوى على دراسة لأنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية . وهناك من الانشطة الاخرى عدد قليل جدا يستلزم على نحو قاطع سفر الخبراء الاستشاريين الى البلدان النامية . وفي بعض الحالات يمكن تجنب السفر من نيويورك الى اوروبا ، عن طريق استخدام الصلات القائمة مع الوحدة المشتركة بين المركز للجنة الاقتصادية لاوروبا .

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (صياغة مدونة لقواعد السلوك وغيرها من الاتفاقات أو الترتيبات الدولية) ، فان عنصرى البرنامج (مدونة لقواعد السلوك ، والممارسات الفاسدة) قد اعتبرا من العناصر ذات الاولوية العليا . غير ان النواتج المعينة التي يلزم تحقيقها غير معروفة حتى الان ، وذلك على النحو المبين في الفقرة ٩-٣ . وذكرت الفقرة ٩-١٢ ، كمبرر للحصول على

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

خدمات الخبراء الاستشاريين ، انه لا توجد بين الموظفين الدائمين سوى مجموعة محدودة من الخبراء بالمسائل النظرية والقانونية المتصلة بالمدونة . وتبلغ الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين لهذا البرنامج الفرعي ١٧ شهرا من شهور العمل في كل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . ويتساءل المرء عما اذا كان هذا يعني ان الموظفين الدائمين غير قادرين على أداء العمل الضروري بالنسبة لعناصر البرنامج الفرعي ٢ ذات الاولوية العليا .

١٤ - وأضاف ممثل الولايات المتحدة قائلا ان البرنامج الفرعي ٣ (النظام الشامل للمعلومات) يشمل ١٤ عنصرا برنامجيا . وتقدر الاحتياجات الاجمالية من مساعدة الخبراء الاستشاريين بعدد ٦٠ شهرا من شهور العمل في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، أو ما مجموعه ١٢ سنة من سنوات العمل . وسيستخدم الاعتماد المطلوب في دفع تكلفة الدراية الفنية الخارجية في المواضيع التالية : المعايير الدولية للمحاسبة ورفع التقارير ؛ والمعلومات وتحليلات الصناعات ؛ والمعلومات الخاصة بالممارسات والسياسات المالية للشركات عبر الوطنية ؛ والمعلومات المتعلقة بالممارسات والسياسات الهيكلية للشركات عبر الوطنية والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا ؛ والمعلومات المتعلقة باتجاهات الاستثمار في الشركات عبر الوطنية . وذكر الممثل ان وفده يعتقد انه من الممكن تحديد هذه الانشطة بوصفها انشطة مطابقة للعناصر البرنامجية التالية : العنصر البرنامجي ٣-٢ (المعايير الدولية للمحاسبة ورفع التقارير) الذى اعطيت له اولوية عليا ؛ و ٣-٨ (المعلومات الخاصة بالممارسات والسياسات المالية للشركات عبر الوطنية) الذى اعطيت له اولوية دنيا ؛ و ٣-٩ (المعلومات المتعلقة بالممارسات والسياسات الهيكلية للشركات عبر الوطنية) الذى اعطيت له ايضا اولوية دنيا ؛ و٣-١٠ (المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا) ؛ و ٣-١١ (المعلومات المتعلقة باتجاهات الاستثمار الذى تضطلع به الشركات عبر الوطنية) . وبالاضافة الى ذلك ، فانه من الواضح ان هناك حاجة الى درجة عالية من الدراية الفنية الخارجية لعنصر المعلومات العامة وتحليلات الصناعات . بيد أن العنصرين ٣-٨ و ٣-٩ من عناصر البرنامج الفرعي ٣ قد أعطيت لهما أولوية دنيا . وفضلا عن ذلك ، اعلمت لجنة البرنامج والتنسيق ، عندما قامت بدراسة عن المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، بأن الكثير من المعلومات التي جمعها المركز من أجل نظامه الشامل للمعلومات قد تم الحصول عليه من مصادر تجارية . وبناء على ذلك ، فان وفده يعتقد في ظل هذه الظروف أن الاحتياجات الى الخبراء الاستشاريين مشكوك في صحتها ولا يمكن تبريرها .

١٥ - واسترسل قائلا ان وفده يرى ان الجمعية العامة قد بينت بوضوح ودون لبس او غموض ، في قراراتها المتعلقة باستخدام الخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة ، المعايير التي يجب ان يهتدى بها مديرو البرامج لدى اعداد التوصيات والطلبات المتعلقة باستخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين . كما يعتقد وفده ان الادارة السليمة لأى برنامج يجب ان تتضمن سياسات للموظفين تتسم بطابعها الملائم وتسهل توفير الموظفين لاية وحدة من بين الاشخاص المؤهلين بالفعل للاضطلاع بالاعمال العادية لهذه الوحدة . كما يجب ان يكون هؤلاء الاشخاص قادرين على زيادة قدراتهم خلال فترة زمنية ما ، كي يمكنهم تولي المزيد من المسؤوليات في

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الامريكية)

مجال اختصاصهم وتوسيع نطاق كفاءاتهم المهنية . ولذا ، فانه يعتقد ان عدد الخبراء الاستشاريين في معظم الوحدات التابعة للامانة العامة ينبغي ان يقل بدلا من أن يزيد مع مرور الوقت . ومضى قائلا ان هناك قطاعات فنية اخرى في الامانة العامة قد اظهرت أن بمقدورها ان تضطلع باختصاصات معقدة وان تتولى انجاز المهام العسيرة الحل ، التي كثيرا ما تكون مهاما متخصصة ، وذلك باستخدام الحد الادنى من الخبراء الاستشاريين الخارجيين .

١٦ - واختتم الممثل كلمته قائلا ان المسألة باختصار هي ان وفده يعتقد انه ثمة مبالغة في الطلب المتعلق بالخبراء الاستشاريين والوارد في الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وان استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ليس له ما يبرره الا عندما يضطلعون بمهام لا يستطيع الموظفون الدائمون في الامانة العامة الاضطلاع بها بسبب افتقارهم الى اشكال بعينها من الدراية الفنية المطلوبة . واذا نحينا جانبا احتمال افتقار الموظفين الدائمين بالمركز المعني بالشركات عبر الوطنية الى الكفاءة اللازمة للاضطلاع بنحو خمس برنامج عمل المركز ، وهو الامر الذى يعكس وجود مشكلة ادارية خطيرة ، فان المرء لا يستطيع الا ان يستنتج ان الاموال المطلوبة للخبراء الاستشاريين تحت الباب ٩ في الميزانية البرنامجية المقترحة تزيد عن الحد كثيرا وان التخفيض الذى اجرته اللجنة الاستشارية له ما يبرره . ومن ثم فان وفده يرى ان سبيل العمل الوحيد ، المتسم بطابع المسؤولية يتمثل في الاعتراض على مستوى التمويل المفرط في ارتفاعه والمطلوب من اجل استخدام الخبراء الاستشاريين ، وتأييد توصية اللجنة الاستشارية ، وحث سائر الوفود على ان تفعل مثل ذلك .

١٧ - السيد غريدو (الفلبين) : قال انه يتفق تماما مع ممثل الولايات المتحدة فيما يتعلق باللجوء الى الخبراء الاستشاريين تحت الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وانه يؤيد التخفيض الذى اوصت به اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/34/7) تأييدا تاما .

١٨ - ومضى قائلا انه فيما يتعلق بالمذكرة المقدمة من الامين العام بشأن الخبراء الاستشاريين (A/C.5/34/CRP.7) ، فانه يود ان يعرف المعايير التي استخدمت لتقييم اعمال الخبراء الاستشاريين وتصنيفها . واعرب عن اعتقاده بأن المذكرة تبين وجود بعض الازدواج في العمل فيما يتعلق بتنفيذ مدونة لقواعد السلوك . بيد انه قال انه لا يعترض على ذلك لانه يفهم ان تنفيذ مدونة لقواعد السلوك ينطوى على منهجيات مختلفة يجب ان تدرس بدقة . واختتم كلمته قائلا ان الامر ليس كذلك بالنسبة للفروع الاخرى التي لا يبدو ان بها ازدواجا في الجهود .

١٩ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال انه ينبغي النظر الى مسألة الخبراء الاستشاريين في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع والتي اشار اليها ممثل الولايات المتحدة في بيانه .

٢٠ - واضاف قائلا ان اللجنة الاستشارية قد اوصت في الفقرة ٩-٤ من تقريرها (A/34/7) الى تخفيض طفيف لا يتجاوز قدره ٦٠٠ ٢٠١ دولار . وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ذاتها ، فان اللجنة ليست على اقتناع بأن الاستكمال المستمر لقدرة المركز في الحصول على المعلومات وكذلك القيام بدراسات جديدة يستلزمان ذلك الحجم الكبير من الموارد المطلوبة .

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

٢١ - واردف قائلا ان استخدام الخبراء الاستشاريين في الامم المتحدة ينبغي ان يكون استثناء وليس قاعدة . ومن ثم فهو يحث الوفود التي تعارض التخفيض الذى اوصت به اللجنة الاستشارية على اعادة النظر في ارائها والموافقة على الاعتماد البالغ قدره ٧ ٢٩٨ ١٠٠ دولار الذى اوصت بـــه اللجنة الاستشارية بالنسبة لهذا الباب .

٢٢ - السيد بيدرسون (كندا) : قال انه على الرغم من ان اللجنة الاستشارية غير معصومة مـــن الخطأ فانها قادرة بوجه عام على دراسة المسائل التي تنظر فيها اللجنة الخامسة بشكل اعمق كثـيرا مما تستطيعه معظم الوفود .

٢٣ - واضاف قائلا انه على الرغم من ذلك فان هناك اتجاها متزايدا لدى اللجنة الخامسة لرفض توصيات اللجنة الاستشارية دون كثير من المبالاه ، وخاصة تلك التوصيات التي تنطوى على تخفيضات في الميزانية . ومضى قائلا انه من العسير على المرء ، بعد دراسة المعلومات المتعلقة بالخـــبراء الاستشاريين والواردة في الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 ، ان يتفادى الاستنتاج القائل بأن التخفيـض الذى اوصت به اللجنة الاستشارية له ما يبرره تماما .

٢٤ - واردف قائلا ان لديه فضلا عن ذلك ، اسبابا تدعو الى الاعتقاد بأن بعض الدول الاعضـاء كانت تبذل جهودا وراء الكواليس من اجل استعادة التخفيضات التي اوصت بها اللجنة الاستشارية . واضاف قائلا انه اذا قدر النجاح لهذه الدول فان هذا شيء يرقى الى حد املاء رغبتها على اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالمقررات التي ينبغي ان تتخذها .

٢٥ - وقال في ختام كلمته انه اذا استمر هذا الاتجاه خلال الدورة الحالية فان الفشل سيلحـق بالجهود التي يبذلها الامين العام لوقف نمو الميزانية عند نسبة ٨ر٠ في المائة ، ولذلك فانه يود ان يوضح ان كندا تأمل ، بوصفها من المساهمين الرئيسيين ، ألا تضطر الى سحب تأييدهـــا للميزانية والى التصويت ضدها .

٢٦ - السيد مارتوري (بيرو) : قال ان وفده يؤيد بصورة مطلقة توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٧ - وأضاف قائلا انه جاء في مقدمة الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 أن ٦٠ خبيرا استشاريا من بين مجموع الخبراء الاستشاريين المستخدمين في الفترة ما بين كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ وتشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ قد أكملوا مهامهم . وقد كان اكثر من نصف هؤلاء الخبراء الاستشاريين (٣٣) من رعايا بلدين ، ويود وفده أن يعرف المعايير التي كانت مستخدمة في اختيار الخبراء الاستشاريين .

٢٨ - ومضى قائلا انه فيما يتعلق بتقييم المركز للأعمال التي اضطلع بها الخبراء الاستشاريون فان وفده يرجو ابلاغ اللجنة بالمعايير المستخدمة في اعطاء مراتب معينة لهذه الأعمال مثل " ممتاز" و " جيد " و " كاف أو أقل من كاف " ، وذلك على النحو المبين في مقدمة المذكرة المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والتي قدمها الأمين العام .

٢٩ - ومضى قائلا ان وفده يطلب أيضا معلومات عن المبادئ التوجيهية المستخدمة في تحديد مرتبات الخبراء الاستشاريين ، لانه كانت هناك في بعض الحالات فروق كبيرة في أحجام المرتبات المقبوضة عن مدة الخدمة ذاتها . وعلى سبيل المثال ، فقد كان الأجر عن ١٠ شهور عمل هو ٩٠٠٠ دولار في حالة ، و ٣٢٨٠٠ دولار في حالة أخرى .

٣٠ - السيد بالاماركوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يولي بوجه عام أهمية كبيرة للباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، الذى طلب الامين العام من أجله اعتمادا كبيرا للغاية .

٣١ - وأضاف يقول انه فيما يتعلق على وجه التحديد بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن النفقات المخصصة للخبراء الاستشاريين ، فان وفده يرى انه اذا كان هناك عيب في التوصية فذلك يتمثل في التزامها الجانب المحافظ .

٣٢ - ومضى قائلا انه يتضح من المذكرة التي قدمها الامين العام بشأن الخبراء الاستشاريين (A/C.5/34/CRP.7) أن الانفاق الزائد عن الحد على الخبراء الاستشاريين كان بمثابة اهدار للأموال التي تقدمها الدول الاعضاء ، بدلا من أن يكون في صورة مساعدة للبلدان النامية .

٣٣ - مثال ذلك ان قائمة المهام التي اضطلع بها الخبراء الاستشاريون الخارجيون والواردة في الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 تذكر الأعمال المضطلع بها في قطاعات مثل صناعة المستحضرات الصيدلية والمشروبات غير الكحولية . ويرى وفده ان هناك مادة كافية متوفرة عن هذين الموضوعين ، وانه لم تكن هناك حاجة الى اعداد وثائق تخلو من أية فائدة عملية على الاطلاق .

٣٤ - وأعلن في ختام كلمته تأييد وفده المطلق لتوصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وان وفده كان يود الأخذ بقدر اكبر من الصرامة .

٣٥ - السيد ديني (فرنسا) : أعرب عن تأييده لرأى ممثل بيرو القائل بانه لا يمكن تفسير الفوارق الهائلة في أجور الخبراء الاستشاريين ، التي تتراوح بين ٨٥٧ دولارا و ٤٢٦٧ دولارا شهريا ، اى بنسبة واحد الى خمسة .

٣٦ - وأضاف قائلا انه بالمثل يشارك ممثل الولايات المتحدة فيما أعرب عنه من دهشة ازاء الطابع العام للغاية الذى تتسم به مواضيع الدراسات المضطلع بها من قبل الخبراء الاستشاريين ، وذلك على النحو المبين في الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 . وعلى سبيل المثال ، فان الدراسات العامة التي من هذا النوع هي " ورقة عن الآثار القانونية للشركات عبر الوطنية " و " تقرير عن منهجيات متعلقة بالآثار الاجتماعية والسياسية والقانونية للشركات عبر الوطنية " . وثمة دراسات مشكوك في قيمتها تتناول مواضيع عامة للغاية يضطلع بها في فترات قصيرة جدا . وعلى سبيل المثال ، فان الدراستين المذكورتين لتوهما قد تم استكمالهما خلال شهر واحد ، وشهر ونصف ، على التوالي .

٣٧ - وتساءل الممثل الفرنسي عما اذا كانت البلدان النامية تؤمن بامكان استخلاص نتائج عملية من مثل هذه المجموعات من الدراسات غير المتجانسة ، التي يبلغ عددها ٨٧ دراسة والتي تتكلف ٨٥٠٠ دولار في المتوسط ، على النحو المبين من قبل . وقال في ختام كلمته أن وفده يعارض دفع مقابل لدراسات يمكن أن يجريها حقوقيون مؤهلون تتوفر خدماتهم في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٣٨ - السيد بال (الهند) : قال انه على الرغم من اتفاقه مع الرأى القائل بانه ينبغي للجنة الخامسة ألا تفرض بوجه عام توصيات اللجنة الاستشارية وبضرورة تخفيض استخدام الخبراء الاستشاريين الى الحد الادنى ، فانه لا ينبغي تطبيق هذين المعيارين كقاعدتين موحدتين ودقيقتين دون ايلاء الاهتمام الى الجوانب الفردية لكل حالة . ولاحظ في هذا الصدد انه قد تم ايلاء اهتمام قليل ، عند مناقشة الباب ٩ ، الى سمة مميزة لمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، ألا وهي أن هذا المركز قد انشئ وفقا لرغبات كل البلدان النامية التي تؤمن ايمانا قويا بان الشركات عبر الوطنية قد أضرت باقتصاداتها وان هذه البلدان ستكون بلا وسيلة للدفاع ما لم يدرس اسلوب عمل الشركات عبر الوطنية ، عن كثب وبصورة مستمرة .

٣٩ - وأشار الى بيان ممثل فرنسا بقوله ان البلدان النامية تجد بالفعل ان هناك فائدة ترتجى من وراء الدراسات التي يضطلع بها المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، وانه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه البلدان غير واعية باحتياجاتها الذاتية .

٤٠ - وفيما يتعلق باشارة الممثل السوفياتي الى الدراسات المتعلقة بصناعة المستحضرات الصيدلية ، قال ممثل الهند ان احدى الدراسات التي اضطلع بها المركز في هذا المجال بالذات قد أظهرت ان بعض شركات البلدان المتقدمة النمو تصدر الى البلدان النامية عقاقير محظور استخدامها في بلدانها لانها ضارة بالصحة . ولم تكن هذه المسألة ذات الخطورة البالغة ، التي تبرهن أن الشركات عبر الوطنية تتلاعب بأرواح الملايين من البشر في البلدان النامية ، قد أثيرت على الاطلاق قبل نشر هذه الدراسة .

(السيد بال ، الهند)

٤١ - واسترسل قائلا انه ينبغي على اللجنة الخامسة أن تدرس المقترحات من وجهة نظر تتعلق بشؤون الادارة والميزانية ، ولكن هذه اللجنة تفتقر الى الولاية والى المعرفة الفنية اللازمتين لدراسة الجوانب الموضوعية من اعمال المركز المعني بالشركات عبر الوطنية . وبناء على ذلك ، ينبغي على اللجنة الخامسة ألا تقرر ما هي الدراسات التي ينبغي الاضطلاع بها وتلك التي لا ينبغي الاضطلاع بها ، ولكنه ينبغي عليها أن تقدم مقترحات بشأن الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ الدراسات . وأضاف انه ينبغي عدم النظر بصورة مجردة الى رقم المليون دولار ، الذى يرى بعض الممثلين انه زائد عن الحد . وهو في الحقيقة رقم مرتفع للغاية ، بالنسبة للاحتياجات الغذائية للبلدان الفقيرة على سبيل المثال ، ولكنه رقم ضئيل بالمقارنة بحجم معاملات مختلف الشركات عبر الوطنية التي تعمل في أكثر من ١٢٠ بلدا . وقال فيما يتعلق بتكلفة الدراسات التي يضطلع بها الخبراء الاستشاريون ، أن هناك دراسة أجريت مؤخرا في الولايات المتحدة للتحقيق في اتهامات موجهة الى أحد الأطباء بشأن سوء ممارسة المهنة ، وان هذه الدراسة قد تكلفت ٥٠٠٠٠ دولار .

٤٢ - وفيما يتعلق بالوثيقة A/C.5/34/CRP.7 ، قال انه لا يشارك المتحدثين السابقين الذين رأوا انه من الممكن الاضطلاع داخل الامانة العامة بالكثير من الدراسات التي أجراها الخبراء الاستشاريون . وأضاف قائلا ان الكثير من هذه الدراسات يتناول أنشطة الشركات عبر الوطنية في بلدان بعينها ، وانها تستلزم عمل الخبراء المنتمين الى هذه البلدان ، وانه لا يمكن أن يضطلع بها موظفو الامانة العامة في نيويورك ، خاصة وان الشركات عبر الوطنية تحجب المعلومات المتعلقة بأنشطتها .

٤٣ - واستطرد قائلا انه ينبغي ألا ننسى أن الامر ينطوى على مشكلة سياسية ؛ فقد قررت الدول الاعضاء في هيئة اخرى انه ينبغي اجراء الدراسات ، بينما سيؤدى تخفيض الاعتماد المطلوب الى اضفاء الصعوبة على هذه المهمة . ونتيجة لذلك ، فانه يقترح أن توافق اللجنة الخامسة على تقدير الامين العام للباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، دون التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية .

٤٤ - السيد غريدو (الفلبين) : قال في معرض اشارته الى بيان ممثل الهند انه لا يرى ان أعضاء اللجنة الخامسة يفتقرون الى المعرفة الكافية بالمسائل الموضوعية . واضاف قائلا انه قد تعين على اللجنة الخامسة ان تنظر ، مع نمو ميزانية الامم المتحدة ، في طلبات الاعتمادات التي تقدم يوما بعد يوم لكي تكتسب معرفة عميقة وشاملة بكل بند من بنود الانفاق ، وبالتالي فانها قد اكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال .

٤٥ - السيد بيكو دى كوانيا (اسبانيا) : قال ان وفده يرى ان المركز المعني بالشركات عبر الوطنية شيء مفيد . بيد ان وفده لا يزال يرى ، بعد ان درس الوثيقة A/C.5/34/CRP.7 ، ان استخدام الاموال المخصصة للخبراء الاستشاريين لا يتفق مع المعايير المبينة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وانه كان ينبغي زيادة حجم التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية .

(السيد بيكو دى كوانيا ، اسبانيا)

٤٦ - وختم قائلا انه على الرغم ان وفده يوافق على ان المعلومات التي قدمها ممثل بيرو متصلة بالموضوع وانه ينبغي تقديمها عند الامكان ، فانه يعتقد أن هذا لا ينبغي ان يحول دون اتخاذ مقررات بشأن الباب ٩ .

٤٧ - وأردف قائلا ان وفده يلاحظ بالمثل انه قد عهد الى خبير ينتمي الى بلد آخر غير اسبانيا باعداد " دراسة حالة افرادية عن دور الشركات عبر الوطنية في صناعة السياحة في اسبانيا" ؛ وان هذا شيء مثير للدهشة نظرا لخبرة اسبانيا المعروفة فيما يتعلق بالسياحة .

٤٨ - وقال في ختام كلمته ان وفده يؤيد ، في ضوء ملاحظاته التي أدلى بها ، ذلك التخفيض المتواضع الذى أوصت به اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٩ - السيد خميس (الجزائر) : قال ان وفده يعتبر المركز المعني بالشركات عبر الوطنية شيئا ذا أهمية كبيرة ينبغي أن تقدم اليه اعتمادات كافية للاضطلاع بولايته على نحو سليم . وأضاف قائلا ان وفده يؤيد ، دون أى تجاهل لمقررات اللجنة الخامسة والجمعية العامة بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين ، استخدام المركز للخبراء الاستشاريين ، حيث انه هيئة منشأة حديثا ولا تزال غير قادرة على أداء عملها بمجرد الاستعانة بالموظفين المتاحين لها . وبناء على ذلك ، فان وفده يؤيد المقترح الذى تقدم به ممثل الهند .

٥٠ - السيد سالفرين (مساعد الأمين العام ، المدير التنفيذى لمركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية) : قال في معرض اشارته الى البيان الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة ، انه يود ان يقول انه لم يتشرف من قبل على الاطلاق خلال تاريخه الوظيفي الطويل بالعمل مع مثل هؤلاء الموظفين العاملين في المركز المعني بالشركات عبر الوطنية الذين يتسمون بالكفاءة والاخلاص في عملهم .

٥١ - وقال ردا على السؤال الذى طرحه ممثل الفلبين بشأن المعايير المستخدمة لتقييم أو تصنيف الاعمال التي قام بها الخبراء الاستشاريون ، ان المعيار الوحيد المستخدم هو نوعية العمل المنجز .

٥٢ - وفيما يتعلق بالسؤال الذى وجهه ممثل بيرو ، قال انه كما يتضح من القائمة الواردة في الوثيقة A/C.5/34/CRP/7 فان ما يقرب من ٤٠ في المائة من الخبراء الاستشاريين الذين استخدمهم المركز هم من رعايا البلدان النامية . وأضاف قائلا ان المركز يسعى جاهدا الى استخدام عدد أكبر من الخبراء الذين ينتمون الى هذه البلدان ؛ ولكن هذا غير ممكن دائما ، وذلك ، من ناحية ، لعدم توافر الخبراء الاستشاريين عندما تلزم المعرفة المتخصصة في مجالات معينة ، ومن ناحية أخرى لان جوانب معينة من الابحاث المضطلع بها في المرحلة الحالية من أنشطة المركز تستلزم تحليلا مفصلا للمعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وهو الشيء الذى لا يمكن الحصول عليه سوى في البلدان المتقدمة النمو .

(السيد سالفرين)

٥٣ - وذكر ان الاتعاب المدفوعة للخبراء الاستشاريين من أبناء البلدان النامية قد زادت نسبتها من ٢٣ في المائة من المجموع في عام ١٩٧٨ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٩ . واضاف انه لا توجد أرقام يمكن الاستناد اليها في المقارنة بالنسبة لمنظومة الامم المتحدة ككل في المرحلة الراهنة ، ولكنه استعان بالاحصائيات المتعلقة بأبناء البلدان النامية من الخبراء الاستشاريين المستخدمين للاضطلاع بأنشطة يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛ وكانت النسب المئوية لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ ، على التوالي ، هي ٢٨ في المائة و ٣٣ في المائة . واستطرد قائلا انه على الرغم من أن الرقم المتعلق بالمركز المعني بالشركات عبر الوطنية أكبر من ذلك بقليل ، فانه لا يزال يعتبر غير كاف ، وستستمر الجهود لتحسينه .

٥٤ - الرئيس: اقترح اجراء تصويت على المقترح المقدم من وفد الهند ، والذي يقضي بأن توافق اللجنة في القراءة الاولى على التقدير البالغ حجمه ٧٠٠ ٤٠٠ دولار والمقدم من الامين العام تحت الباب ٩ ، وان ترفض بالتالي ذلك التخفيض الذي اوصت اللجنة الاستشارية بادخاله على التقديرات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والبالغ قدره ٦٠٠ ١٠٢ دولار .

٥٥ - السيد لحلو (المغرب) : قال في معرض الكلام تعليلا للتصويت ، قبل اجراء التصويت ، ان وفده يؤيد مقترح الهند نظرا لأن المركز المعني بالشركات عبر الوطنية يحتاج الى الموارد والمساعدات الضرورية لتمكينه من الاضطلاع بوظائفه والوفاء بولايته . واضاف قائلا انه لا يوجد لدى المركز في الوقت الحالي موظفون للاضطلاع بكل المهام المعهود بها اليه . ونظرا لانه لم تدرج اعتمادات لزيادة موظفيه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ فانه سيكون مضطرا الى مواصلة الاستعانة بخدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين الخارجيين . ومضى قائلا انه ينبغي على المركز ان يختار هؤلاء الخبراء والخبراء الاستشاريين بأقصى قدر من الدقة وان يستمر في محاولة استخدام خبراء من البلدان النامية .

٥٦ - واسترسل قائلا انه مما تجدر الاشارة اليه ان المركز قد اضطلع بسلسلة من أنشطة التعاون التقني التي كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . ودعا الى توسيع نطاق خدمات المعلومات التي يقدمها المركز ، وذلك بغية تلبية كل احتياجات البلدان النامية ، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات مع الشركات عبر الوطنية . ومضى قائلا انه الى جانب ذلك فان المركز قد اضطلع ، ولا يزال ، بمشاريع بحثية هامة للغاية . واختتم كلمته قائلا انه ينبغي للجنة ، من اجل هذه الاسباب مجتمعة ، أن تزود المركز بالموارد التي يحتاجها .

٥٧ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان وفده لا يستطيع تأييد مقترح وفد الهند ، لان الشكوك تساوره بشأن الطريقة التي يستفاد بها من خدمات الخبراء الاستشاريين في المركز . وأضاف قائلا انه كان ينبغي للجنة الاستشارية أن توصي باجراء تخفيض أشد في التقديرات .

٥٨ - السيد ويليامز (بنما) : قال ان وفده سيصوت ضد مقترح الهند ، لانه يبدو ان ٥ أو ٦ دراسات على الاقل من الدراسات التي استخدم المركز خبراء استشاريين من أجلها قد أجريت بالفعل في

(السيد ويليامز ، بنما)

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وهي دراسات موجودة في مكتبتي عاتين المؤسستين . ومضى قائلا انه من المحتمل ان تكشف اية دراسة اشمل نطاقا عن وجود مؤسسات اخرى ايضا تتوفر لديها دراسات مماثلة لتلك التي أجراها الخبراء الاستشاريون .

٥٩ - السيد مارتوري (بيرو) : قال ان وفده سيصوت ضد مقترح وفد الهند ، لانه يؤمن بالرأي الذي اعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٩ - ٤ من تقريرها والقائل بانه كان ينبغي ان يظهر المركز الآن انه يستطيع العمل بقدراته الذاتية وانه ينبغي ألا يعتمد بشكل زائد عن الحد على الخبراء الاستشاريين الخارجيين على نحو ما فعل حتى الآن ، وكما ظهر من المناقشة .

٦٠ - الآنسة زونيكل (جزر البهاما) : قالت ان وفدها لا يود بأي حال من الاحوال أن يعرقل أعمال المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، وذلك نظرا للطابع الانفتاح الذي يتسم به اقتصاد جزر البهاما ولتركز الشركات عبر الوطنية في هذا البلد . غير انها استدركت قائلة ان المناقشة الدائرة حول الباب ٩ قد أبرزت نفس مبرر وجود اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية كما أثارت التساؤلات حول هذا المبرر الذي يتمثل في كفالة تنفيذ برامج الامم المتحدة بالطرق التي تحقق أقصى ما يمكن من الكفاءة وفاعلية التكاليف . وفضلا عن ذلك ، فان وفدها مقتنع بأن التخفيض الذي اوصت به اللجنة الاستشارية لن يؤثر على أعمال المركز ، نظرا لان هذا ليس هو الهدف ، ولكنه سيكفل الاستفادة بالدراية الفنية المتاحة حاليا في المركز ذاته او في وحدات أخرى تابعة للامانة العامة . واختتمت كلمتها قائلة انه نظرا لهذه الاسباب فان وفدها لا يستطيع تأييد مقترح وفد الهند .

٦١ - أجري التصويت على المقترح المقدم من وفد الهند .

٦٢ - رفض مقترح الهند بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٣٥ صوتا ، وامتناع ٢٣ عن التصويت .

٦٣ - السيد بروتو دينينغرات (اندونيسيا) : قال في معرض كلامه لتعليل التصويت بعد اجراء التصويت ، انه على الرغم من عدم معارضة وفده لمقترح الهند بسبب الأهمية التي يوليها لبرنامج المركز ، فانه يسلم بقيمة توصية اللجنة الاستشارية من وجهة النظر المتعلقة بالميزانية . وأضاف أن وفده مقتنع ، رغم ايضاحات ممثل الامين العام ، بأن المركز سيتمكن من الاضطلاع بأعماله على نحو سليم حتى اذا خفضت الأموال المخصصة للخبراء الاستشاريين . وذكر ان وفده قد امتنع عن التصويت بسبب هذه الاعتبارات .

٦٤ - السيد بوخ فلوريس (المكسيك) : قال ان وفده قد أيد مقترح الهند ، ولكن هذا لا يقلل بأي حال من الاحوال من ثقته في مقدرة اللجنة الاستشارية ونزاهتها وكفاءتها . وأضاف أن تصويت وفده الايجابي يعزى الى الاهمية التي يوليها الى أعمال المركز ، والى استمرار فعاليته التي تعلق عليها البلدان النامية آمالا كبيرة .

٦٥ - السيد العياضي (تونس) : قال ان وفده يرى أن لعمل المركز أهمية بالغة ، وانه قد أعرب عن اعتقاده بأن المركز بحاجة ، ولا يزال ، الى الموارد اللازمة للاستفادة بخدمات الخبراء الاستشاريين

(السيد العياضي ، تونس)

الأكفاء الذين يسهمون في تحقيق أهدافه . ومع ذلك فان الوفد كان قد سبق له أن أعرب عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية ، وتمسك ، آسفا ، بهذا الموقف .

٦٦ - السيد لوشنر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : قال ان وفده قد صوت ضد مقترح الهند لأنه لا يزال يعتقد أن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية له ما يبرره بل انه تخفيض متواضع للغاية . وأضاف ان وفده كان سيؤيد المقترح المتعلق بالميزانية تحت الباب ٩ فيما لو قبلت اللجنة اجراء التخفيض . بيد أنه يريد ان يعلن بوضوح تام انه لا ينبغي تفسير تصويته السلبي على أنه اشارة الى عدم الثقة في أعمال المركز بوجه عام .

٦٧ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : قال ان وفده يرى ان أنشطة المركز هامة جدا وأنه ينبغي توفير الاموال له للاضطلاع بهذه الانشطة ، ولكنه حدث خلال المناقشة خلل بين الاحتياجات الاساسية وبين السياسة المستخدمة لتحقيقها . ومضى قائلا ان وفده غير راض تماما عن الطريقة التي يجرى بها توظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين للمركز ، والمتمثلة في اختيارهم على أساس جغرافي محدود نسبيا ، أو عن المعايير المستخدمة في حساب الاجر والتي تبدو في بعض الحالات كمعايير يتطرق اليها الشك أو كمعايير تعسفية . وذكر أن وفده قد امتنع عن التصويت نظرا لهذه الاسباب .

٦٨ - السيد بلاكمان (بربادوس) : قال ان وفده قد امتنع عن التصويت لأنه يرى ، رغم انه يعتبر عمل المركز مهما للغاية ، ضرورة عدم تجاهل الحاجة الى تحقيق وفورات بغض النظر عن المكان الذي تجرى فيه الاعمال أو عن المستفيد منها . وفضلا عن ذلك ، فان وفده غير مقتنع بأن التخفيض الذي أوصت به اللجنة الاستشارية سيعرقل أعمال المركز بأي شكل من الأشكال .

٦٩ - الآنسة غويمارايس (البرازيل) : قالت ان وفدها يعترف بأهمية عمل المركز ، ولكنه يرى أنه ينبغي للمركز أن يستخدم موارد الامانة العامة من الموظفين لتحقيق نتائج أفضل . وأضافت قائلة انها قد امتنعت عن التصويت لهذا السبب .

٧٠ - الرئيس : اقترح ان توافق اللجنة الخامسة في القراءة الاولى على الاعتماد الذي أوصت به اللجنة الاستشارية تحت الباب ٩ .

٧١ - تمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بادراج اعتماد قدره ٧ ٢٩٨ ١٠٠ دولار تحت الباب ٩ .

الباب ٢٦ - الأنشطة القانونية

٧٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية قد أوصت باجراء تخفيض قدره ٨٠٠ ٢٦٥ دولار تحت هذا الباب ولكن الحقيقة أن التخفيض الفعلي يبلغ ١٠٠ ٦٧ دولار فقط ، نظرا لأن هناك ثلاثة تخفيضات يبلغ مجموعها ٧٠٠ ١٩٨ دولار تتعلق باحتياجات تتوقف على اعتماد مقررات معينة . وأضاف قائلا ان التخفيضات الثلاثة التي

يتحدث عنها هي : مبلغ ٣٠٠ ١٠٩ دولار يتصل بنشر مجموعة المعاهدات . وذكر في هذا الصدد أن اللجنة الاستشارية توصي بالنظر في هذا المبلغ في اطار خطة عمل سيقترحها الامين العام لمعالجة التأخير في نشر مجموعة المعاهدات . وأضاف أن التخفيض الثاني قدره ٦٠٠ ٤٢ دولار ويتصل بسفر موظفي شعبة التدوين لخدمة الاجتماعات ، وهو عبارة عن مبلغ مطلوب الى أن يتم اتخاذ قرار بشأن مكان انعقاد الاجتماعات ، وذلك على النحو المبين في الفقرة ٢٦ - ١١ من التقرير . وهناك تخفيض ثالث قدره ٨٠٠ ٤٦ دولار ، وهو ناشئ عن احداث تخفيض في النسبة المئوية المستخدمة لاغراض حساب التكاليف العامة للموظفين في فيينا ، على النحو الموصى به في الفقرة ٢٦ - ١٧ .

٧٣ - وأردف قائلا ان التخفيضات الباقية ، البالغ مجموعها ١٠٠ ٦٧ دولار ، تتصل بالتقدير المتعلق بسفر الممثلين (الفقرة ٢٦ - ٣) ، وسفر الموظفين لخدمة اجتماعات لجنة القانون الدولي (الفقرة ٢٦ - ٤) ، واعادة توزيع الوظائف في مكتب المستشار القانوني لتجنب انشاء وظيفة جديدة (الفقرة ٢٦ - ٦) وطلب تقدير خاص بالخدمات المتنوعة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ (الفقرة ٢٦-١٢) .

٧٤ - السيد سيربانيسكو (رومانيا) : أشاد بالعمل الذي انجزته اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالباب ٢٦ ، وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد كل توصياتها .

٧٥ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الامريكية) : لفت نظر اللجنة الى الفقرات ٢٦ - ١٣ الى ٢٦ - ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية ، وقال ان وفده يتفق مع توصية تلك اللجنة الداعية الى عدم شغل الوظائف المذكورة في هذه الفقرات الى أن يتم تأمين التمويل اللازم لها .

٧٦ - ومضى قائلا انه قد أصيب بالدهشة الشديدة لأن الباب الذي يجري النظر فيه لم يورد أية أسباب تبرر الموارد المطلوبة . وبوجه عام ، فان وفده يرى أن المعلومات المقدمة غير كافية بالمرة .

٧٧ - واستطرد قائلا انه ينبغي مستقبلا أن تقدم الميزانية المقترحة مزيدا من الأسباب لتبرير التقديرات ، حتى يمكن للجنة الخامسة أن تتخذ قرارها وهي على قدر أكبر من الالمام بالحقائق .

٧٨ - وقال في ختام كلمته ان وفده سيؤيد توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢٦ من الميزانية المقترحة .

٧٩ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان وفده سيؤيد الاعتماد الذي أوصت به اللجنة الاستشارية تحت الباب ٢٦ من الميزانية المقترحة . واستطرد قائلا ان وفده يود ، مع ذلك ، أن يحصل على مزيد من المعلومات بشأن توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٦ - ٩ من تقريرها (A/34/7) . فقد أوصت اللجنة في هذه الفقرة بارجاء اتخاذ اجراء بشأن اقتراحات الامين العام فيما يتعلق بالاحتياجات الاضافية من الموارد لقسم المعاهدات الى أن تقوم الجمعية العامة بالنظر في ذلك التقرير الذي سيقدمه اليها في الدورة الرابعة والثلاثين بشأن خطة العمل التي يقترحها للقضاء على التأخير في نشر مجموعة المعاهدات . ومضى قائلا ان توصية اللجنة الاستشارية يستتبعها تخفيض

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

التقدير بمبلغ ٣٠٠ ١٠٩ دولار . ونظرا لأن مجموعة المعاهدات تشكل عنصرا أساسيا في أعمال الأمم المتحدة ، فان وفده يأمل أن تتخذ كل الاحتياطات للقضاء بأسرع وقت ممكن على التأخير في هذا المجال .

٨٠ - السيد العياضي (تونس) : قال انه يؤيد تعليقات ممثل ايطاليا تأييدا تاما ، وانه لا يفهم مغزى التخفيض الذى أوصت به اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالباب قيد النظر .

٨١ - الرئيس: قال ان الفقرة ٢٦ - ٣٧ من الميزانية المقترحة تبين أن الامين العام سيقدم تقريرا منفصلا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . واضاف ان قائمة الوثائق التي ستنظر فيها اللجنة الخامسة تشير الى وثيقة للامين العام ستصدر في منتصف تشرين الثاني /نوفمبر وتتعلق بوظائف الوديع التي يقوم بها .

٨٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الفقرة ٢٦ - ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/34/7) واضحة تماما ؛ حيث تذكر هذه الفقرة ، فيما يتعلق بالفقرة ٢٦ - ٣٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/6 ، المجلد الثاني) ، "أن اللجنة تلاحظ أن الامين العام سيقدم تقريرا مستقلا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بشأن خطة العمل التي يقترحها للقضاء على التأخير في نشر مجموعة المعاهدات" . وبهذا يكون موقف اللجنة الاستشارية واضحا : فهي ترى ضرورة اجراء دراسة للمطلب الأولي الذى تقدم به الامين العام للحصول على موارد اضافية ، وذلك في ضوء التقرير الذى سيقدمه . وأضاف قائلا ان قبول التقدير البالغ ٣٠٠ ١٠٩ دولار يعني اعتماد نهج جزئي ازاء المسألة .

٨٣ - وأضاف قائلا ان هذا ليس موقفا جديدا ، فقد اتخذ هذا الموقف من قبل بشأن الباب الفرعي ٢٨ ميم ، الذى أوصت اللجنة الاستشارية في صدده بارجاء النظر في تقدير بمبلغ ٨٠٠ ٨٨٠ ١٧ دولار الى أن يقدم الامين العام التقرير المتصل بالموضوع ؛ كما اتخذ الموقف نفسه تجاه الباب الفرعي ٢٨ جيم ، الذى أوصت اللجنة الاستشارية في صدده بارجاء النظر في مبلغ ٥٠٠ ٤١٢ دولار الى أن تتمكن اللجنة الاستشارية من دراسة برنامج اعادة التصنيف .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥